

نظرة عالمية عامة 2014: النازحون داخلياً بسبب النزاع والعنف

يحظر النشر حتى 11:30 بتوقيت أوروبا الوسطى يوم 14 أيار/مايو 2014

النزوح الداخلي يحطم الأرقام القياسية للسنة الثانية على التوالي

في نهاية عام 2013، كان هناك ما لا يقل عن 33.3 مليون نازح داخلياً بسبب النزاع المسلح والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان في العالم. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 16 في المئة مقارنة مع 2012، وهو ارتفاع قياسي للسنة الثانية على التوالي.

في عام 2013، احتفل مركز رصد النزوح الداخلي بحلول عامه الخامس عشر في مجال رصد الأشخاص النازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم. وفي حين كان هناك 19.3 مليون نازح داخلياً في جميع أنحاء العالم في عام 1998، فقد أظهر العقد الماضي اتجاهاً تصاعدياً طويلاً المدى من نحو 25 مليون نازح في عام 2001.

النزوح الداخلي حسب المنطقة

حتى نهاية عام 2013، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تضم أكبر عدد من النازحين داخلياً (12.5 مليون) تليها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (9.1 مليون).

يأتي 63 في المئة من جميع النازحين على الصعيد العالمي من خمسة بلدان متضررة من النزاعات فقط هي: سوريا وكولومبيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) والسودان.

كان هناك نحو 8.2 مليون نازح جديد في عام 2013، أي بزيادة قدرها 24 في المئة مقارنة مع عام 2012.

وجاء 78 في المئة من جميع النازحين الجدد في عام 2013 من خمسة بلدان متضررة من النزاعات فقط هي: سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى (CAR) ونيجيريا والسودان.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- كان هناك أكثر من 9.1 مليون نازح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية عام 2013.
- سوريا تجاوزت كولومبيا هذا العام باعتبارها الدولة التي تعاني من أكبر عدد إجمالي للنازحين داخلياً، حيث يوجد بها ما مجموعه 6.5 مليون نازح داخلياً حتى نهاية عام 2013.
- أما من حيث النزوح الجديد، فقد شهدت سوريا 43 في المئة من حالات النزوح الجديدة في جميع أنحاء العالم خلال نفس العام. وأُجبر أكثر من 3.5 مليون شخص على الفرار من ديارهم في المنطقة في عام 2013، أي بزيادة قدرها 39 في المئة مقارنة مع عام 2012.
- لا يزال المواطنون السوريون يتحملون وطأة القتال المتصاعد، وتعرضوا لهجمات عشوائية من قبل جميع أطراف النزاع، كان من بينها الغارات الجوية التي شنتها الحكومة على مخيمات النازحين في الشمال.
- في العراق، أسفر العنف الطائفي المستمر عن 11,800 نازح جديد تقريباً في عام 2013، كما تم الإبلاغ عن حالات نزوح جديدة في فلسطين واليمن.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

- نظراً لوجود أكثر من 12.5 مليون نازح في 21 دولة في نهاية عام 2013، ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي تضم أكبر عدد من النازحين داخلياً.

- كما كان الحال في السنوات السابقة، ظل مجموع السكان النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي 3 مليون نسمة.
- نشرت السلطات النيجيرية أرقاماً رسمية للمرة الأولى هذا العام، وحددت عدد النازحين داخل البلاد بنحو 3.3 مليون نسمة.
- بلغ عد النازحين الجدد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر قليلاً من 3.7 مليون شخص في عام 2013، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 55 في المئة عن عام 2012.
- فر ما يقرب من مليون شخص جراء العنف الطائفي والنزاعات على الأراضي وأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تصاعدت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر في أعقاب انقلاب قامت به قوات تحالف سيليكيا المسلح ذو الأغلبية المسلمة، ونزح حوالي 935,000 شخص خلال العام.
- أدى تزايد الهجمات من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة المسماة بوكو حرام، وعمليات مكافحة التمرد التي تتسم بالقسوة والصرامة، والعنف الطائفي المستمر إلى نزوح 470,500 شخص على الأقل في نيجيريا خلال عام 2013، بينما بلغ عدد النازحين الجدد في السودان 470,000 شخص.

جنوب وجنوب شرق آسيا

- انخفض عدد النازحين في جنوب وجنوب شرق آسيا للسنة الثالثة على التوالي، مخففاً 3.2 مليون نازح على الأقل حتى نهاية عام 2013.
- تركز النازحون في تلك المنطقة في سبع دول هي: باكستان وميانمار وأفغانستان والهند والفلبين وإندونيسيا وسري لانكا.
- انخفض عدد النازحين الجدد في جنوب وجنوب شرق آسيا إلى النصف تقريباً، من 1.4 مليون في عام 2012 إلى 712,000 في عام 2013.
- فر عدد أقل من الناس من ديارهم في الهند وحدثت عودة واسعة النطاق في شمال غرب باكستان، حيث انخفض عدد النازحين المسجلين حديثاً بمقدار الثلثين.
- تسبب النزاع المسلح والعنف المعمر في نزوح الناس في الفلبين وباكستان وأفغانستان، التي تشكل معاً أكثر من 80 في المئة من حالات النزوح الجديدة في المنطقة.

- بحلول نهاية عام 2013، كان هناك 6.3 مليون نازح داخلياً على الأقل في الأمريكتين.
- كانت الغالبية العظمى في كولومبيا، حيث ارتفع عددهم باستمرار على مدار عشر سنوات، ووصل الآن إلى 5.7 مليون نازح. إن النزاع طويل الأمد في البلاد هو السبب الرئيسي للنزوح، ولكن انتشار العنف الإجرامي أيضاً أجبر عشرات الآلاف من الأشخاص على الفرار من ديارهم في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك المكسيك وهندوراس.
- انخفض عدد النازحين الجدد بنحو 23 في المئة في المنطقة، من 230,000 في عام 2012 إلى 176,900 في عام 2013.
- حدثت معظم حالات النزوح الجديدة في كولومبيا. وتقوم الحكومة بإجراء محادثات السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) منذ عام 2012، ولكن نظراً لعدم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، لا يزال المدنيون في المناطق الريفية يعانون من ويلات النزاع.
- في المكسيك، أجبرت أنشطة الجماعات الإجرامية، والعمليات العسكرية واسعة النطاق ضدها، أيضاً الناس على الفرار من منازلهم.

أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى

- لا يزال هناك 2.2 مليون نازح داخلياً على الأقل في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى.
- هذا الرقم هو الأقل في المناطق الخمس التي يغطيها مركز رصد النزوح الداخلي للعام السابع على التوالي، ولكن نظراً لفرار الكثير من الناس من منازلهم منذ أكثر من 20 عاماً، لا تزال الطبيعة المطولة للنزوح هناك تشكل تحدياً كبيراً.
- لم يتم الإبلاغ عن أي حالات نزوح جديدة في أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى في عام 2013.

المخاوف الرئيسية

تحديات جمع البيانات عن النازحين

لا تزال هناك تحديات تعوق جمع البيانات عن النازحين داخلياً نظراً لصعوبة الوصول إلى النازحين في المناطق النائية ونقص المعلومات عن النازحين غير المسجلين أو عن أولئك الذين عادوا إلى ديارهم، أو الذين تم دمجهم محلياً أو استقروا في مكان آخر.

كما أن تعريف النازحين يختلف من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، في أذربيجان وقبرص وجورجيا وفلسطين، يتم حساب الأطفال الذين ولدوا أثناء النزوح كنازحين داخلياً. ولأن هذا ليس هو الحال في بلدان أخرى، يمكن لمثل هذه الاختلافات أن ترسم صورة غير متوازنة.

غالباً ما تأتي أفضل البيانات المتاحة من مصادر قديمة، ولا توجد معلومات موثوقة تُذكر للإشارة إلى عدد من الأشخاص الذين ربما يكونون قد وصلوا إلى حلول طويلة الأجل. كان هذا هو الحال في كثير من البلدان التي يرصدها مركز رصد النزوح الداخلي، بما في ذلك: بنغلاديش وبوروندي والهند وإندونيسيا وغواتيمالا والسنغال وتايلاند.

التأثير المشترك للنزاع والأخطار الطبيعية

غالباً ما تجبر الأخطار الطبيعية النازحين على الفرار مرة أخرى، إما من الأماكن التي لجأوا إليها بحثاً عن ملاذ من النزاع، أو من الأماكن التي كانوا قد عادوا إليها أو تم نقلهم إليها.

في الفلبين، على سبيل المثال، كان الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات سيئة التجهيز وملاجئ مؤقتة في وسط مينداناو أكثر تعرضاً للفيضانات من نظرائهم بين عموم السكان.

كما يمكن أن تخلق الأخطار الطبيعية والتدهور البيئي توترات نظراً للمنافسة على الموارد الشحيحة.

في نيجيريا، على سبيل المثال، أدت إزالة الغابات والتصحر والفيضانات المتكررة إلى خفض فرص الوصول المستدام إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وأجبرت العديد من السكان على التوجه إلى الجنوب بحثاً عن المراعي والأراضي الصالحة للزراعة، ووضعهم هذا في حالة منافسة مباشرة مع المجتمعات المحلية، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن والعنف.

النازحون داخلياً خارج المخيمات

في نسبة كبيرة من البلدان التي يرصدها مركز رصد النزوح الداخلي، يعيش النازحون داخلياً خارج المخيمات، غالباً في البلدات والمدن.

إن هذا الواقع يعقد إجراءات الحماية والمساعدة بسبب وجود ثغرات كبيرة في المعلومات بشأن عدد النازحين ومواطن الضعف والاحتياجات والظروف المعيشية الخاصة بهم تحديداً.

وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه النازحين خارج المخيمات أمن الحياة، والمساكن وظروف المعيشة غير اللائقة، وخطر زيادة الضعف والتهميش، لا سيما في البلدات والمدن حيث يمكن أن يتعرضوا لعمليات الإخلاء القسري.

على سبيل المثال، يواجه النازحون العراقيون الذين يعيشون في المستوطنات العشوائية والمناطق المحيطة بها في بغداد التهديد الدائم بالطرد، ويواجه النازحون في المناطق الحضرية في بلدان مثل أفغانستان والصومال وكولومبيا مخاوف مماثلة.

النزوح المطول

بعد مرور الأزمة الأولى، تظل هناك تحديات أقل وضوحاً بالنسبة للسكان النازحين، وغالباً ما يكون التغلب عليها أكثر صعوبة.

وفي غياب قيادة مستدامة والتزام من قبل مجموعة واسعة من المنظمات والمؤسسات، غالباً ما يكون الأشخاص النازحون داخلياً غير قادرين على حل مشكلة نزوحهم وليس لديهم أي إمكانية لإعادة بناء حياتهم أو التوصل إلى حل دائم.

في بنغلاديش وقبرص، على سبيل المثال، يعيش النازحون داخلياً في حالة نزوح مطول منذ سبعينيات القرن الماضي، ويعاني منها النازحون في ميانمار وفلسطين وكولومبيا لفترات أطول، حيث يعود تاريخ نزوحهم إلى ستينيات القرن الماضي.

إن تقييم التقدم المحرز من قبل النازحين نحو تحقيق حل دائم يتطلب قياس ما إذا كانوا قد أصبحوا أكثر أو أقل استضعافاً بمرور الوقت، الأمر الذي يتطلب بدوره استثمارات كبيرة على المدى الطويل في مجال جمع البيانات.

الاستجابة للنزوح بعد مرور 15 عاماً

إن الدعوات لفهم أكثر دقة لأسباب وآثار النزوح، إلى جانب الزيادات السنوية في أعداد النازحين داخلياً في جميع أنحاء العالم، تعيد التأكيد على الحاجة إلى تغييرات أساسية في الجهود المبذولة لمنع النزوح الداخلي والاستجابة له.

وعلى الرغم من وجود إجماع قوي على الصعيد العالمي على ضرورة إعداد استراتيجيات منسقة وطويلة الأجل للاستجابة للنزوح، فإن التحدي المائل أمامنا يكمن في التغلب على تصور النزوح الداخلي باعتباره قضية إنسانية فقط، وجعله مسألة ينبغي على وكالات التنمية والشركات الخاصة وغيرها التصدي لها من أجل المضي قدماً نحو إيجاد حلول طويلة الأجل للنزوح.

لقد كان عام 2013 بمثابة تنكير صارخ بأن نظم الاستجابة الطارئة لا تزال بحاجة إلى الكثير من التحسين. وحيث أن 8.2 مليون شخص أُجبروا على الفرار من ديارهم، فقد تجاوزت الأزمات المتزامنة في عام 2013 ما كان بمقدور أي شخص التأهب لمواجهته، وفرضت ضغطاً هائلاً على منظومة العمل الإنساني، واختبرت قدرتها على الاستجابة لاحتياجات لا مثيل لها.

* النسب المئوية مبنية على حسابات الأرقام الفعلية (وليس التقريبية)